الأصناف الصواتية وقوانينها

الباحث سعد العدلوني
طالب في سلك الدكتوراه، تخصص لسانيات، مختبر التاريخ والعلوم الشرعية واللغات
بكلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله
المغرب

مقدمة:

الصنف الصواتي أو الفئة الصوتية (Phonetic Category) هو مصطلح يستخدم في علم الأصوات من اللسانيات، ويركز على دراسة الأصوات الكلامية. ويشير هذا المصطلح إلى تصنيف الأصوات بناء على خصائصها النطقية والفيزيائية، واعتمادا على وصف طريقة النطق، ومكان النطق.

الإشكالية التي تتطرق إليها هذه الورقة البحثية هي ملاحظة وجود اختلافات بين علماء اللغة القدامى والمحدثين في العديد من النقط المرتبطة بالصنف الصواتي، مما قد يشكك في مصداقية القوانين الصواتية المتوصل إليها من طرف القدامى؛ والفرضية المقترحة هي أن هذه الاختلافات مردها في اعتقادي ليس إلى عدم إدراك، أو قصور من طرف القدامى، وإنما إلى غياب الوسائل المتطورة الكفيلة برصد التفاعلات الحاصلة في الجهاز الصوتي كما هو حاصل في الوقت الحاضر حيث يمكن الاستفادة من خدمات المطياف (spectrograph) لرؤية الصوت والاستعانة بالتصوير بأشعة إكس؛ لتحديد مخارج الأصوات بدقة متناهية، ورصد تحركات أعضاء النطق[1]. فهذا البحث يهدف بالأساس، تسليط الضوء على مختلف الآراء المتعلقة بالأصناف الصواتية، وتحديد أهم القوانين الصواتية الخاصة باللغة العربية. وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي،

تعتبر مخارج الحروف من المباحث التي شغلت العلماء في الدراسات اللغوية والنحوية والصرفية وكذا في الدراسات الشرعية، لقد كان لعلم التجويد الدور البالغ في حفظ أصوات القرآن من أن يصيبها التبدل أو اللحن بتغير الزمان، وكان الحرص أكثر على سند التلقي والمشافهة المتصل إلى زمن الرسول محمد صلى الله عليه وسلم.

أول وصف قدم لصوتيات اللغة العربية هو ذلك الوارد عند الخليل (ت175هـ) في معجمه" العين"[2]، ثم تلاه سيبويه(ت180هـ)، وابن جني(ت392هـ)، والأزهري في كتابه " تهذيب اللغة " وابن سيدة في "المحكم"، والمازني في كتابه" التصريف"، والفراء في "معاني القرآن"...

المبحث الأول: 1. الأصناف الصواتية الطبيعية عند القدامى والمحدثين[3]

1.1. الأصناف الصواتية عند علماء الأصوات القدامى:

من أهم التقسيمات والتصنيفات عند علماء الأصوات العرب القدامى، ما قدمه على التوالي كل من: الخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه، وابن جني

1.1.1. الأصناف الصواتية الطبيعية عند الخليل:

رتب الخليل الحروف الصحيحة والهوائية حسب مخارجها على النحو التالي:

حلقية وهي: / ع –ح – هـ –خ – غ /

لهوية (مبدؤها من اللهاة) وهي: / ق – ك /

وشجرية (مبدؤها من شجر الفم) وهي: / ج – ش- ض/

وأسلية (من أسلة اللسان وهي مستدق طرفه) وهي: / ص- س – ز/

ونطعية (من نطع-سقف-الغار) وهي: / ط – ت – د /

ولثوية (مبدؤها من اللثة) وهي: / ظ – ذ – ث /

ذلقية (مبدؤها ذلق اللسان) وهي: / ر –ل – ن /

وشفوية وهي: / ف – ب – م /

وهذه هي الحروف الصحاح، أما الهوائية فهي: ي- و- ا – الهمزة، وهي هاوية لا يتعلق بها شيء.

2.1.1. الأصناف الصواتية عند سيبويه:

الحلقية وهي: / ء- ا- هـ- ع- ح- غ- خ /

لهوية وهي: / ق- ك- ج /

بين وسط اللسان ووسط الحنك وهي: / ش- ي- ض /

بين طرف اللسان وأصول الثنايا وهي: / ط- د- ت /

بين طرف اللسان وفوق الثنايا وهي: / ز- س- ص- ن- ر- ل /

بين طرف اللسان وأطراف الثنايا وهي: / ظ- ذ- ث /

بين الشفتين وهي: / ف- ب- م- و /

هذا الترتيب مستمد من"الكتاب" في قول سيبويه:"هذا باب عدد الحروف العربية ومخارجها ومهموسها ومجهورها، وأحوال مجهورها و مهموسها واختلافها، فأصل الحروف تسعة وعشرون حرفا: الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، والكاف، والقاف، والضاد، والجيم، والشين، والياء، واللام، والراء، والنون، والطاء، والدال، والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والظاء، والذال، والثاء، والفاء، والباء، والميم، والواو، وتكون خمسة وثلاثين حرفا بحروف هن فروع وأصلها من التسعة والعشرين وهي كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن، والأشعار وهي: النون الخفيفة، والهمزة التي بين بين، والألف التي تمال إمالة شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي كالزاي، وألف التفخيم...وتكون اثنين وأربعين حرفا بحروف غير مستحسنة، ولا كثيرة في لغة من ترتضى عربيته، ولا تستحسن في قراءة القرآن، ولا في الشعر وهي: الكاف التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالثاء، والباء التي كالفاء"[4].

وهو وصف يختلف عن ذلك الذي قدمه شيخه: الخليل، ومن أهم التعديلات التي قام بها: حذفه حروف العلة، وإعادته الهمزة إلى صنف الحلقيات، كما أخر القاف عن الكاف، والسين عن الزاي في حين قدمهما الخليل.

إلا أن سيبويه ارتكب أخطاء عندما وضع الياء بين الشين واللام، فالياء صائت، وهو حرف علة لا يشكل صنفا صواتيا مع الصامتين: الشين والضاد.

كما جعل الواو ضمن الصوامت الشفوية وهي ليست كذلك؛ لأن الواو علة تنتمي إلى صنف العلل الفموية.

3.1.1. الأصناف الصواتية عند ابن جني:

الحلقية وهي: / ء- هـ- ع- ح- غ- خ /

لهوية وهي: / ق- ك- ج /

بين وسط اللسان ووسط الحنك وهي: / ش- ي- ض /

بين طرف اللسان وأصول الثنايا وهي: / ط- د- ت /

بين طرف اللسان وفوق الثنايا وهي: / ز- س- ص- ن- ر- ل /

بين طرف اللسان وأطراف الثنايا وهي: / ظ- ذ- ث /

بين الشفتين وهي: / ف- ب- م- و /

فهذا هو ترتيب الحروف على مذاقها، وتصعدها، وهو الصحيح. فأمر ترتيبها في كتاب "العين" ففيه خطل واضطراب ومخالفة[5]، ولعل الترتيب المقدم موافق للترتيب الذي أتى به سيبويه.

ويسلك المتقدمون أسلوبا عمليا في تحديد المخارج في تتبع الهواء من أسفل صعودا إلى أعلى حتى الشفتين والتجويف الأنفي. وتبلغ المخارج سبعة عشر مخرجا عند أكثر المتقدمين كالخليل، وعند كثير من النحاة والقراء هي ستة عشر مخرجا بإسقاط مخرج الحروف الجوفية التي هي حروف المد واللين، وعند قطرب والجرمي والفراء وابن كيسان، أربعة عشر مخرجا بإسقاط مخارج النون واللام والراء وجعلها من مخرج واحد[6]. أما المحدثون فيحددون المخارج ابتداء من الشفتين رجوعا إلى الحنجرة وتبلغ المخارج عندهم عشرة ويجعلها بعضهم[7] أحد عشر مخرجا. وهي على الشكل التالي:

1. 2الأصناف الصواتية عند المحدثين:

- الشفتان: ويسمى الصوت الخارج منهما شفويا، وعند النطق تقفل الشفتان أو تستديران، والأصوات الصادرة من هذا المخرج هي: الباء، والميم، والواو؛
- الشفة السفلى مع الأسنان العليا: ويسمى الصوت الخارج منهما شفويا أسنانيا، وينطق بتضييق مجرى الهواء عند اتصال الشفة السفلى بالأسنان العليا، والصوت الصادر منه هو الفاء؛
- الأسنان: ويسمى الصوت الخارج من هذا الموضع أسنانيا، وينطق عند اتصال طرف اللسان بالأسنان العليا، والأصوات الصادرة منه هي: الذال، والظاء، والثاء؛
- الأسنان مع اللثة: ويسمى الصوت الخارج منهما أسنانيا لثويا، ويخرج الصوت عند اتصال طرف اللسان مع الأسنان العليا، ومقدمة اللسان باللثة (وهي أصول الثنايا) ومنها: الدال، والضاد، والتاء، والطاء، والزاي، والسين، والصاد؛

- اللثة: ويسمى الصوت الخارج منها لثويا، ويخرج الصوت عند اتصال طرف اللسان باللثة، والأصوات الصادرة منها هي: اللام، والراء، والنون؛
- الغار: يخرج الصوت عند اتصال مقدمة اللسان بالجزء الصلب الذي يلي اللثة، والأصوات الصادرة منه هي: الشين، والجيم، والياء؛
- الطبق: يخرج الصوت عند اتصال مؤخرة اللسان بالطبق (وهو الجزء الرخو من مؤخر سقف الحنك) والأصوات الصادرة منه هي: الكاف، والغين، والخاء؛
- اللهاة: يخرج الصوت عند اتصال مؤخرة اللسان باللهاة، والصوت الصادر هو القاف؛
- الحلق: يخرج الصوت عند تضييق منطقة الحلق، ويخرج منه صوتان هما: العين، والحاء؛
- الحنجرة: يخرج الصوت عند إقفال الوترين الصوتيين أو تضييقهما في قاعدة الحنجرة، والأصوات الصادرة من هذا المخرج صوتان، هما: الهمزة والهاء.

1.2.1. الصنف الصواتي عند مكارتي[8]:

في نموذج مكارتي (88-94) نجد ما يلي:

شفوية:/ ف، ب، م /labials

تاجيات رنانة:/ ل، ر، ن /coronals sonorants

تاجيات حاجزية:/ ث، ذ، ت، د، س، ز، ظ، ط، ص، ض، ش /

ظهريات رنانة:/ و، ي /dorsals sonorant

ظهريات حاجزية:/ ك، ج، ق /dorsals obstruents

حلقيات:/ ء، هـ، ع، ح، غ، خ /gutturals

اعتمد مكارتي شجرة سمات ترتب فيها السمات ترتيبا هرميا تحت عدد من العجر. فعجرة الجذر تتربع في قمة هذه الشجرة، تشرف على عجرة الموضع التي تتضمن عجرة الفم وعجرة الحلق، كل عجرة منهما يندرج تحتها أعضاء نطقية (organs of speech)، للحصول في الأخير على سمات نهائية مقيدة.

وصف الصوامت والصوائت بنفس السمات بدل التفريق بين سمات السواكن وسمات الحركات كما هو وارد في كل النماذج الصواتية الكلاسيكية.

في النماذج الهندسية: الصوتيات التي تشرف عليها نفس العجرة تتقاسم نفس الخصائص النطقية وتشترك في نفس الأحكام الصوتية كالقواعد والقيود الصواتية.

وبتأمل هذه التقسيمات مجتمعة يمكن استنباط أوجه الشبه والاختلاف بين القدماء أنفسهم وبينهم وبين المحدثين الذين أسعفتهم الآلة في توخي الدقة وتحقيق التفوق.

وأول ما يبدو أن ابن جني وإن اعتمد ترتيب سيبويه أساسا في وضع ترتيبه إلا أنه تفوق عليه بالاحتكام إلى ما يقرره علم الأصوات الحديث، ويتضح ذلك مثلا في تقديم ابن جني القاف على الكاف، بما يتفق والتقسيم الحديث، وتقديم (ج ش ي) على الضاد خلافا لسيبويه وهو ما يتفق والترتيب الحديث أيضا، ومع هذا فإن سيبويه ومن بعده ابن جني قد استطاعا أن يقدما تقسيما للأصوات العربية قريبا من التقسيم الذي أقر به علم الأصوات الحديث، على الرغم من أن بعض الحروف يتقدم أو يتأخر داخل نفس الصنف الصواتي، وهدا مرده إلى التطور الذي يحصل بالنسبة لبعض الأصوات من حيث مواضع نطقها منذ زمن سيبويه إلى يومنا الحاضر، ويعتقد كمال بشر أن علماء اللغة القدامى لو كانوا يتوفرون على تقنيات الرصد والكشف لكانت النتائج أبهر وأكثر فائدة[9].

اعتبر سيبويه وابن جني "الألف" من ذوات المخارج، فمخرجها عندهما من أقصى الحلق، ولم يذكرها المحدثون منسوبة إلى مخرج معين بوصفها حرف مد يمثل في اللغة العربية، وفي كل مواضعه حركة هي الفتحة الطويلة، وما نطقها إلا نتيجة لهيئة حجرة الرنين الفموية، لا لإقفال، ولا تضييق في مخرج بعينه. شأنها في ذلك شأن العلل والحركات، فليس للألف نقطة إنتاج معينة على طول مجرى الهواء لأن اللسان يكون معها ممتدا[10]. فالخليل وجدها تتغير دائما بأن تكون أولا وثانيا وثالثا، فدفعه ذلك إلى اعتبارها حرفا هوائيا وضمها إلى حروف العلة، وقد يعترض البعض على اعتبار الألف حركة في كل مواضعه بالياء والواو، وهذا الاعتراض يرجع حسب د. كمال بشر لأن الياء والواو جانبيين وكونهما من الأصوات الصامتة وهما مذكوران في تقسيم سيبويه وابن جني بهذا الوصف، بدليل وضع الياء مع الجيم والشين، وهذا لا يمكن عمله بالنسبة للياء المدية (أي الكسرة الطويلة)[11].

أخر سيبويه وابن جني القاف في الترتيب عن الغين والخاء والكاف مع أن القاف مخرجها عند اللهاة، ومخرج الثلاث الأخريات في الطبق، وهو الجزء الرخو من سقف أمام اللهاة مباشرة، ولهذا السبب يضع المحدثون القاف قبل الغين والخاء، ويسمي الثلاثة بالأحرف اللهوية[12].

قدم سيبويه وابن جني الضاد في الذكر والمخرج، وحقها اليوم أن تذكر في موضع متأخر، بأن توضع مع المجموعة الأسنانية اللثوية وهي(ط–د–ت) هذا إذا أغفلنا حقيقة ما أصاب نطق الضاد من تغيير عبر العصور[13].

جعل سيبويه وابن جني مخرج (الصاد، والزاي، والسين) من بين طرف اللسان وفويق الثنايا فهو على هذا الأساس يلي مخرج (الطاء، والدال، والتاء) ويعد اليوم العكس، فيتقدم (الصاد، والزاي، والسين) مخرجا ورتبة، ثم تليه مجموعة (الطاء، والدال، والتاء).

وذهب السيوطي (ت911هـ) في توجيه ذلك الاختلاف في العدد إلى أن موضع الخلاف بينهم يرجع إلى مخرج اللام والنون والراء، فهو عند هؤلاء مخرج واحد، وعند الخليل ومن وافقه ثلاثة مخارج وعلى القولين فذلك على سبيل التقريب، وإلا فالتحقيق أن لكل حرف مخرجا مستقلا[14]. وذهب بعض المحدثين إلى توجيه ذلك الاختلاف في عدد المخارج عند القدماء، بأنه ليس هناك في الواقع حدود يمكن لها أن تفصل فصلا تاما بين بعض المخارج وبعضها الآخر، فمن الجائز أن تنسب مجموعة من الأصوات إلى مخرج معين، وينسبها باحث آخر إلى مخرج قريب منه أو متصل به أو متداخل معه[15].

وعموما فمسألة التقديم والتأخير في الترتيب المخرجي لأصوات العربية لا تعدو أن تكون مجرد خلاف مرده لاختلاف تذوق صوتيات اللغة العربية، وتقارب المخارج فيما بينها، ووجود أو غياب وسائل رصدها؛ ومع ذلك كله يمكن القول بوجود نظرية المخارج عند العرب تتميز ببناء منهجي بديع، أثار انتباه كبار علماء اللغة الغربيين من حجم مكارتي الذي انبهر بهذا البناء، وحاول جاهدا أن يجد حلولا لبعض الإشكالات والخلافات في إطار ما يعرف بنظرية هندسة السمات والتي سنعرض خصائصها لاحقا.

المبحث الثاني :2.1. قوانين الصنف الصواتي

مما لا شك فيه أن النظام اللغوي في أية لغة من لغات العالم له علاقة وثيقة بنظامها الصوتي؛ لأن الكثير من مظاهر اللغة تبنى على قوانين صوتية مردها إلى تأثير متبادل بين أصواتها عندما تتآلف أو تتصل بعضها ببعض، ومعنى ذلك أن التغيرات التي تطرأ على النظام الصوتي تؤثر في النظام اللغوي، فتغير في بعض مظاهره؛ لذلك أضحت الدراسة الصوتية أولوية قصوى في تحليل الخطاب.

لا محيص من أن دراسة كل صوتية على حدة من حيث تحديد مخرجها وصفاتها وكذا السمات المميزة لها عن باقي الصوتيات الأخرى تعد أساسية لكن تبقى غير كافية لتفسير مختلف الظواهر الصوتية، إذ يتحتم دراسة الأصوات في خضم التركيب.

إن القوانين الصوتية تفرض سلطتها على اللغة فرضا، فترغمها على تغيير بنيتها الصرفية رغبة في تحقيق الانسجام والتناغم بين مختلف وحداتها ولأدل على حديثنا ما يحدث في الظواهر الصوتية من قبيل الإبدال والإدغام والإعلال والقلب...

فمن جملة القوانين الصوتية المسلم بها أن الذي ينتمي إلى نفس الصنف الصواتي يتناوب ولا يأتلف. إن مصطلح "ائتلاف الحروف" أقرب إلى حقيقة الظاهرة الصوتية من مصطلح تقارب أو تباعد المخارج أو الصفات؛ لأن هناك من الحروف ما هو متعذر ممتنع ومنه ما هو ممكن ولكنه مستكره، ومنه ما هو ممكن وهو مستحسن مستعمل، ذلك ما أشار إليه عبد الوهاب القرطبي في كتابه" الموضح "[16]. فالممتنع كالابتداء بالساكن، والجمع بين الساكنين في غير وقف، وتعذر طواعية اللسان بذلك وامتناع النطق به يغني من إقامة دليل عليه. وأما المستكره فمثل أن تتوالى أربع متحركات في كلمة واحدة؛ لأن ذلك مما نبذ. وأما السائغ الممكن فما بتته العرب من المتحرك والساكن، وهذا الضرب يعرض فيه عند الائتلاف والتجاور من الأحكام زيادة على وضع بسيط الحروف كالمد والتشديد والتليين والإظهار والإخفاء والقلب، وما يدخل من شوائب الحروف بعضها على بعض بسبب المناسبة بينها والمباينة والمقاربة والمباعدة.

فالمتباعدان هما الحرفان المختلفان مخرجا وصفة كالحاء والياء، والمتماثلان هما الحرفان المتحدان في المخرج والصفة كالتاء والراء وغير ذلك.

والمتقاربان هما الصوتان اللذان بينهما تقارب في المخرج أو الصفة أو فيهما معا، كالدال والسين أو الشين، والذال والزاي واللام مع الراء.

لقد حصر الجاحظ صور الاقتراحات غير المسموح بها من دون ضابط محدد في قوله:" فأما في اقتران الحروف فإن الجيم لا تقارن الظاء، ولا القاف، ولا الطاء، ولا الغين بتقديم ولا بتأخير، والزاي لا تقارن الظاء، ولا السين، ولا الضاد، ولا الذال بتقديم ولا بتأخير"[17]. وهو ما يفسر عدم وجود تراكيب من قبيل "جظ، ظج، وجق، قج، وجط، طج، وجغ، غج" ولا نجد " زظ، ظز، وزس، سز، زض، ضز، زذ، ذز".

وأعرض فيما يلي جدولا[18] يبين الحروف المؤتلفة والمتنافرة في العربية، لخص فيه واضعه (إبراهيم بن محمد بن دنينير. (ت635هـ) كل حالات تنافر الحروف.

ث لا تألف	ذ	ز	ص	ض	ظ	س	بتقديم ولا تأخير	هذه الحروف لا تألف التي بعدها	هذه الحروف تألف التي	الذي استعمل من هذه الحروف	الذي أهمل من هذه الحروف

ذ لا تألف	ث	ز	ط	ظ	ص	ض	س	بتقديم ولا تأخير	في البيت الثاني إذا قدمت عليها	قبلها في البيت الأول إذا قدمت عليها		
ز لا تألف	ث	ذ	ص	ظ	س	بتقديم ولا تأخير			ذ	ش، غ	شذر– غذا–غش	ذغ–ذش–شغ
ص لا تألف	ث	ذ	ز	ط	ظ	س	ط	بتقديم ولا تأخير	ز	ش، ض	شزر–ضزن	زش،زض
ض لا تألف	ث	ذ	ص	ط	ظ	س	ش		ص	ج، ش	جص، شص، شجاع	صج، صش، جش
ظ لا تألف	ث	د ،ذ	ز	ط	ص	ض ،ج	س		ض	ق	قضيم	ضق
خ لا تألف	ح	ع	غ	بتقديم ولا تأخير					د	ص	صد	دص
ح لا تأتلف	خ	غ	بتقديم ولا تأخير						ط	ز	زط	طز
ج لا تألف	ق	ط	ظ	غ	بتقديم ولا تأخير				د	ز، ض	زد، ضد، ضزن	دض، دز، زض
غ لا تألف	ج	ح	خ	ع					ط	ج، ق، ش، خ	جط، قط، شط،خط	طج، طق، طش، طخ
ث لا تألف	ذ	ز	ص	ض	ظ	س	بتقديم ولا تأخير		ز،س، ظ، ص، ث، ذ	ش	شزر، شسع، شظا، شص، شثر،شذر	زش، سش،صش
									ظ	ج، غ	جظ، غظم، غج	ظج، ظغ، جغ
									ذ، ق	غ	نغق، إذا	قغ، ذغ

ث	ش	شس، شش	شش

أما صور الاقترانات غير المسموح بها بسبب تقارب المخارج؛ لأن النطق بصوتين متواليين متقاربين في مخرجيهما، يماثل إلى حد ما نطق صوتين متواليين، وفي الحالتين معا يشكل نطقهما صعوبة على اللسان؛ لأنه يرتفع من نقطة ما لنطق صوت معين، ما أن ينتهي من نقطة حتى يعود إلى النقطة نفسها التي ارتفع منها، ملاصقة أو مجاورة لها ليعيد العملية النطقية، وفي هذا تكلف ومشقة[19]. وهو أمر أدركه اللغويون، ووقفوا على كراهة العرب لهذا النطق؛ فجنحوا إلى أسلوب يعالج هذه المشقة، وهو الذي نجده في الإبدال والتناوب والادغام[20]...

ولاقتران صوتين متقاربين متواليين نوعان، هما:

- **1.2.1. ما هو ثقيل غير مستساغ**

نظير اقتران أصوات الحلق، وأقوال علماء العربية في هذا كثيرة منها: قول الخليل بن أحمد:" العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما"[21]. وقوله أيضا:" لولا بحة في الحاء لأشبهت العين لقرب مخرجها من العين"[22]. ويقول في موضع آخر:" فإن العين مع هذه الحروف: الغين والهاء والحاء والخاء مهملات"[23]. وقول المبرد:" واعلم أنه ليس من كلامهم أن تلتقي همزتان فتتحققا جميعا"[24]. والعلة واضحة هي مسألة وحدة المخرج.

وقد شمل ابن دريد الصوتين المتقاربين بهذا الاستثقال أيضا، إذ قال:" واعلم أن الحروف إذا تقاربت مخارجها كانت أثقل على اللسان منها إذا تباعدت، لأنك إذا استعملت اللسان في حروف الحلق، دون حروف الفم، ودون حروف الذلاقة، كلفته جرسا واحدا وحركات مختلفة ألا ترى أنك لو ألفت بين الهمزة والهاء والحاء فأمكن لوجدت الهمزة تتحول هاء في بعض اللغات لقربها منها نحو قولهم في أم والله: هم والله، وكما قالوا في أراق هراق الماء ولو جدت الحاء في بعض الألسنة تتحول هاء وإذا تباعدت مخارج الحروف حسن وجه التأليف"[25]. وأكد ابن جني هذا الاستثقال، فقال: " إذا تقارب الحرفان في مخرجيهما قبح اجتماعهما، ولاسيما حروف الحلق"[26].

وأثقل صور هذا التقارب هو تجاور صوتي حلق في كلمة ما. ويرى السيرافي أن "حروف الحلق أشد علاجا وأصعب إخراجا، وأحوج إلى تمكين آلة الصوت من غيرها"[27]. ولمح ابن جني سببا آخر يزيد من كراهة ائتلاف أصوات الحلق هو تقارب مخارجها قربا لم يحدث في غيرها من الأصوات[28].

أما ابن منظور (ت 711هـ) فقد قدم أحوالا لتنافر بعض الصوامت، فذكر أن منها ما لا يتركب بعضه مع بعض، إذا اجتمع في كلمة، إلا أن يقدم، ولا يجتمع، إذا تأخر، وهو: ع، هـ؛ فإن العين إذا تقدمت تركبت، وإذا تأخرت لا تتركب. ومنها ما لا يتركب إذا تقدم، ويتركب إذا تأخر، وهو: ض، ج؛ فإن الضاد إذا تقدمت تركبت، وإذا تأخرت لا تتركب في أصل العربية؛ ومنها ما لا يتركب بعضه مع بعض لا إن تقدم ولا إن تأخر، وهو: (س، ث، ض، ز، ظ، ص)[29].

هذا وقد لاحظ القدماء بعض الاقترانات مع فصل نحو: هدأ، وأخرى بدون فصل، ولكن بشرط أن تبدأ الهمزة ويجاورها ثلاثة من أصوات الحلق هي: الحاء، والهاء، والخاء نحو: أهل، أحد، أخذ، أو أن تجاورها العين والغين نحو: أعلم، وأغنى؛ أو أن تأتلف الهاء مع العين، في حال تقدم العين نحو: عهد؛ أو أن تأتلف العين مع الخاء، في حال تقدم الخاء نحو: نخع.

أما الخطيب القزويني (ت 739هـ) عندما تحدث عن الفصاحة فذكر أن أسباب فصاحة العربي ترجع إلى خلو كلامه من تنافر صوامت الكلمة، ثم قسم التنافر إلى قسمين أولهما أن تكون الكلمة شديدة الوعورة في النطق، مثل كلمة (الهعخع)، والثاني: أن تكون الكلمة أقل صعوبة، مثل كلمة (مستشزرات)[30]. إلا أن أستاذي الدكتور الوادي له رأي مخالف، أو بالأحرى تفسير منطقي لهاتين اللفظتين، فحواه أن الكلمتين لا تحترمان قيود التوارد (conccurrence restrictions) في البناء الجذري للغة العربية؛ لذلك عدت لفظة "هعخع" سيئة

التكوين (ill formed) حيث تمنع قيود التأليف تجاور حلقيين في نفس الجذر، وذلك بموجب مبدأ صواتي يعرف في الأدبيات التوليدية، بمبدأ المحيط الإجباري (obligatory contour principle)، هذا المبدأ يمنع تجاور العناصر المتماثلة والمتجانسة. وبموجبه فإن ألفاظا مثل: ببر، تتر، ددن، ششقلة تعد ألفاظا دخيلة على اللغة العربية، وتطرح أكثر من سؤال لتخصيص لها مداخل معجمية في معاجم عربية كان من المفروض أن تدون كلام العرب. أما بخصوص لفظة "مستشزرات"، فيرى الدكتور الوادي دائما أن ثقلها حسب رأي القدماء بسبب توسط الشين بين التاء والزاي، ليس له ما يبرره على مستوى قيود التأليف في اللغة العربية؛ ذلك أن مجال عمل هذه القيود هو الجذر لا الجذع أو الكلمة، والجذر الذي بنيت عليه هذه الكلمة هو: ش ز ر، جذر حسن التأليف؛ ذلك أن الصوامت الثلاثة التي يتكون منها تختلف مخرجا وسمة، ومما يدل أيضا على سلامة بناء هذا الجذر هو وجود عدد كبير من الكلمات التي اشتقت منها (شزر، مشزور، المشازرة، استشزر، تشازر...)[31]. وعليه فالكلمة السالفة الذكر فصيحة، حسنة التأليف، جاءت على وزن كلام العربي السليقي.

كما أضاف ابن دريد أصوات أقصى الفم في حال ائتلافها فهي تحدث استثقالا، ومشقة في النطق وهي كالتالي: القاف، والكاف، والجيم، والشين وفي هذا الصدد قال:" لم تأتلف الكاف والقاف في كلمة إلا بحواجز...وكذلك حالهما مع الجيم...إلا أنها قد دخلت على الشين لتفشي الشين..."[32].

- **2.1. 2. ما هو سهل مستساغ:**

وهو النوع الثاني من اقتران الأصوات المتقاربة المتتالية، وقد جاءت منه صور اعترف بفصاحتها، نحو: اجتماع الجيم والشين والياء، فإذا تركب منها شيء من الألفاظ جاء حسنا، فإن قيل "جيش" كانت لفظة محمودة، أو قدمت الشين على الجيم، فقيل "شجي" كانت أيضا لفظة محمودة، ومما هو أقرب مخرجا من ذلك الباء والميم والفاء، فإذا نظم منها شيء من الألفاظ كان جميلا حسنا كقولنا " فم" فهذه اللفظة من حرفين هما: الفاء والميم، وكقولنا " ذقته بفمي" فهذه اللفظة مؤلفة من الباء والفاء والميم، وكلاهما حسن لا عيب فيه[33].

ويعلل ابن دريد دخول الشين على الجيم في "الشج" و"الجش" كان بسبب تفشي الشين[34]، وهي تمثل حالة انبساط الفم معها وانتشار الصوت عليه، وأنها أقرب إلى داخل الفم أي: أنها ليست ملاصقة له، ففيها نوع من البعد.

ويرى بعض المتأخرين ك "ابن الأثير" أن مثل هذه الألفاظ مع حسنها وجمالها ألفاظ شدت عن القاعدة العامة [35].

حصر الاقترانات غير المسموح بها؛ لتأليف أصول الكلمات الرباعية والخماسية

ويختص هذا النوع بالأصوات المصمتة – وهي الأصوات الصحاح عدا الأصوات المذلقة- إذ منعت من أن تقترن فيما بينها مفردة لتؤلف أصول الكلمات الرباعية والخماسية.

ويذكر الأخفش سبب تسميتها بالمصمتة فيقول: " وسميت ...مصمتة لأنها أصمتت أن تختص بالبناء إذا كثرت حروفه لاعتياصها على اللسان"[36]؛ بمعنى أن كل كلمة رباعية أو خماسية الأصل، لابد أن تشتمل على أحد الأصوات المذلقة أو الشفوية وهي: الراء، واللام، والنون، والفاء، والباء، والميم؛ للخفة النطقية التي تمتاز بها هذه الأصوات التي قابلوا بها ثقل نطق الأصوات المصمتة. وهو أمر التفت إليه الخليل، وعده قانونا يحكم به على أصالة الكلمة العربية أو عدمها، قال ابن جني:" فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معراة من حروف الذلق أو الشفوية، ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد، أو اثنان، أو فوق ذلك، فاعلم أن تلك الكلمة محدثة مبتدعة، ليست من كلام العرب لأنك لست واحدا من يسمع في كلام العرب كلمة واحدة رباعية أو خماسية إلا وفيها من حروف الذلق والشفوية واحد، أو اثنان، أو أكثر"[37]. هذا الرأي لا يقتصر على الخليل بل نجد ابن جني يؤكد نفس الطرح بقوله:" فمتى وجدت كلمة رباعية أو خماسية معراة من بعض هذه الأحرف الستة فاقض بأنه دخيل في كلام العرب، وليس منه؛ ولذلك سميت غير هذه الحروف الستة مصمتة، أي: صمت عنها

أن تبنى منها كلمة رباعية أو خماسية"[38]. على أنه لا ينطبق الكلام على جميع المفردات والحاصل قد نعثر على بعض الاستثناءات كما هو الشأن بالنسبة للكلمات: العسجد، العطوس، الدهدقة...

وعلل الخليل ورود مثل هذه الألفاظ بقوله:"...ولولا ما لزمهن من العين والقاف ما حسن على حال، ولكن العين والقاف لا تدخلان في بناء إلا حسناه؛ لأنهما أطلق الحروف وأضخمها جرسا، فإذا اجتمعا أو أحدهما في بناء حسن البناء لنصاعتهما"[39].

ومفاد هذا التعليل هو كون صوتي العين والقاف، قد خففتا من الثقل النطقي الذي سببه خلو البناء من أحرف الذلاقة، وتزداد الخفة إذا لزمتهما السين والدال.

دائما في إطار دراسة الأصناف الصواتية، واحتمالات اقتران صوتياتها، أشار اللغويون القدامى إلى الكلمات المؤلفة من أصوات متباعدة المخارج؛ واعتبروها من الاقترانات الحسنة، وفي هذا الصدد قال ابن جني:" اعلم أن هذه الحروف كلما تباعدت في التأليف كان أحسن"[40].

وخلص ابن جني إلى ثلاثة أضرب في تأليف الحروف، عد المتباعدة في المخرج الأحسن؛ تليها تضعيف الحرف نفسه؛ ويأتي في المرتبة الأخيرة تأليف المتجاورة، فإما رفض البتة، وإما قل استعماله"[41].

أما ضابط هذا الاستحسان فهو الحس المرهف. وفيه قال الرماني:" الحسن بتأليف الحروف المتلائمة فهو مدرك بالحس، وموجود في اللفظ"[42].

في حين رجح ابن الأثير حاسة السمع لضبط هذا الاستحسان، وفي هذا الصدد يقول:"...وكل هذا راجع إلى حاسة السمع. فإذا استحسنت لفظا أو استقبحته وجدت ما تستحسنه متباعد المخارج، وما تستقبحه متقارب المخارج"[43].

على أن هذه القاعدة قد شذ عنها شواذ كثيرة، فقد ورد من المتباعد المخارج شيء قبيح أيضا، ولو كان التباعد سببا للحسن لما كان سببا للقبح، إذ هما ضدان لا يجتمعان. فمن ذلك أنه يقال" ملع" إذا عدا، ومع هذا فإن هذه اللفظة مكروهة الاستعمال ينبو عنها الذوق السليم. وههنا نكتة غريبة، وهو أنا إذا عكسنا حروف هذه اللفظة صارت "علم" وعند ذلك تكون حسنة لا مزيد على حسنها[44].

إن الصوت يأخذ وضعا خاصا حال تركيبه مع غيره، فقد تتجاور الحروف المتماثلة أو المتجانسة أو المتقاربة، مع وجود القوي منها أو الضعيف، والمفخم أو المرقق فيجذب القوي الضعيف، ويقلب المفخم المرقق؛ ولذا فإن هذا يحتاج إلى رياضة شديدة للنطق حال التركيب. لقد تفطن الرافعي رحمه الله إلى ما في القرآن من إعجاز متمثل في تناسب الأصوات والحروف والحركات في النظم حيث قدم تحليلا صوتيا إيقاعيا لتركيب الأصوات وتناسبها في الآيات القرآنية، وفي هذا يقول:" فالإعجاز الصوتي للقرآن يرتكز بالأساس على العناصر الصوتية المحكمة من حيث النسب والمقادير مما يجعل منها لحنا لغويا وصوتيا متناسبا. وهو من الخصائص التي داخلت نفوس العرب عند سماع القرآن ورأوا أن الحروف التي يتداولونها في لغتهم الفصيحة قد ائتلفت على نسق لم يعهدوه، وأن الأمر لا قبل لهم به"[45].

فالرافعي حسب الدكتور عزيز اركيبي كان مؤمنا بأن حروف القرآن مرتبة باعتبار من أصواتها ومخارجها وتناسبها في الجهر والهمس والشدة والرخاوة، والتفخيم والترقيق، والتفشي والتكرير، وانفرد القرآن بهذا الوجه الصوتي المعجز، فتألفت كلماته من حروف لو سقط واحد منها أو أبدل بغيره، أو أقحم معه حرف آخر، لكان ذلك خللا بينا في نسق الوزن، وجرس النغمة وفي حسن السمع وذوق اللسان وفي انسجام العبارة وبراعة المخرج، وتساند الحروف بعضها إلى بعض[46].

وفي نفس السياق، ذهب محمد عبد المطلب في كتابه "البلاغة والأسلوبية" إلى تأكيد الرافعي إلى أن طبيعة الأسلوب يجب أن تجري على أصل من تحقيق الحروف وتفخيمها، وأن أصوات الحروف إنما تنزل منزلة النبرات الموسيقية المرسلة في جملتها، ولابد مع ذلك من نوع في التركيب، وجهة من التأليف حتى يمازج بعضها بعضا، ويتألف منها شيء فتتداخل خواصها، وتجتمع صفاتها ويكون منها اللحن الموسيقي، وهو لا يتأتى إلا من التركيب الصوتي الذي يثير بعضه بعضا على نسب معلومة، ترجع إلى درجات الصوت ومخارجه وأبعاده[47].

ويؤثر في ذلك كله اختلاف مخارج الحروف وصفاتها، وتختلف الأصوات من ثلاث جهات: الشدة والدرجة والنوع[48].

فالشدة تكون حسب السعة أي البعد ما بين قمة الموجة وقرارها، ويتبع ذلك استمرار الصوت مدة أطول إن لم يعقه عائق.

والدرجة تكون بقصر مدة دور الموجة أو تقارب بعضها من بعض ويتبع ذلك عددها في الثانية، وبحسب العدد تكون حدة الصوت أو غلظه، أما القوة والضعف والارتفاع والانخفاض والسرعة والبطء فهي تابعة للدرجة والشدة معا.

أما نوع الصوت فيأتي في شكل الموجة أي من استواء خطوطها أو انطوائها على موجات أخرى ثانوية في داخلها، وكلما زاد عدد هذه الموجات الصغيرة في رحم الموجة الأم كان الصوت غنيا.

والكلمة تأتلف مع الكلمة لتكوين جمل وعبارات، تكتسب جرسا موسيقيا آخر زيادة على ما كان لها من موسيقى فردية وذلك مثل تشابه بعض الكلمات في الوزن، أو في الموقع وفي الرنين. ويؤثر في ذلك الانتقال من حرف إلى حرف يلائمه أو يبعد عنه فإن كان ذلك في الكلمة الثلاثية فتراكيبها كما ذكر السبكي اثنا عشر:

الأول: الانحدار من المخرج الأعلى إلى الأوسط إلى الأدنى نحو"ع د ب"؛

الثاني: الانتقال من الأعلى إلى الأدنى إلى الأوسط نحو" ع ر د"؛

الثالث: من الأعلى إلى الأدنى إلى الأعلى نحو" ع م هـ"؛

الرابع: من الأعلى إلى الأوسط إلى الأدنى نحو" ع ل ن"؛

الخامس: من الأدنى إلى الأوسط إلى الأعلى نحو" ب د ع"؛

السادس: من الأدنى إلى الأعلى إلى الأوسط نحو" ب ع د "؛

السابع: من الأدنى إلى الأعلى إلى الأدنى نحو" ف ع م"؛

الثامن: من الأدنى إلى الأوسط إلى الأدنى نحو" ف د م"؛

التاسع: من الأوسط إلى الأعلى إلى الأدنى نحو" د ع م "؛

العاشر: من الأوسط إلى الأدنى إلى الأعلى نحو" د م ع"؛

الحادي عشر: من الأوسط إلى الأعلى إلى الأعلى نحو" ن ع ل؛

الثاني عشر: من الأوسط إلى الأدنى إلى الأوسط نحو" ن م ل".

وأحسن هذه التراكيب وأكثرها استعمالا ما انحدر فيه من الأعلى إلى الأوسط إلى الأدنى، ثم ما انتقل فيه من الأوسط إلى الأدنى إلى الأعلى، ثم من الأعلى إلى الأدنى إلى الأوسط، وأقل الجمع استعمالا ما انتقل فيه من الأدنى إلى الأعلى إلى الأوسط، وأما الرباعي والخماسي، فهو على نحو ما سبق في الثلاثي، ويخص ما فوق الثلاثي كثرة اشتماله على حروف الذلاقة لتجيز خفتها لما فيها من الثقل[49].

2.1. 3. قانون طلب الخفة ودرء الثقل

إن ائتلاف الأصوات يحكمه قانون أساسي في الكلام الإنساني ألا وهو طلب الخفة ودرء الثقل أو الاستثقال، فالكلام الإنساني ينحو نحو الاقتصاد في المجهود واتباع أقصر الطرق للتحدث مع الآخرين، والميل إلى تقليص نشاطه الذهني والفيزيائي إلى أدنى حد ممكن، هذا القانون هو ما سماه André Martinet أندري مارتيني ب" قانون الجهد الأدنى" (la loi du moindre effort)[50]، وهو ما عبر عنه رمضان عبد التواب بنظرية السهولة والتيسير[51] والتي مفادها أن اللغة تحاول التخلص من الأصوات العسيرة، وتستبدل بها أصواتا أخرى لا تتطلب مجهودا كبيرا، كما هو حاصل مع "الهمزة" في اللغة العربية، ومحاولة بعض القبائل العربية القديمة التخلص منها، وعلى الأخص قبائل الحجاز؛ لأن صوت الهمز صوت عسير النطق- حسب المؤلف نفسه- يتم بانحباس الهواء خلف الأوتار الصوتية ثم انفراج هذه الأوتار فجأة، وهذه عملية تحتاج إلى جهد عضلي كبير. وبالرجوع إلى النظرية نفسها يمكن تفسير اندثار الأصوات الأسنانية في اللهجات العربية، فهذه الأصوات (ذ-ث-ظ) تتطلب إخراج طرف اللسان ووضعه بين الأسنان عند النطق بها، مما يعني القيام بمجهود إضافي؛ لذلك عمد المتكلمون للتخلص من هذا الجهد العضلي بنقل المخرج إلى ما وراء الأسنان، فكلمة *ذئب* تصبح *دئب*، و*ذهب* تلفظ *دهب*، و*ثوب* تصبح *توب*، و*ظل* تصبح*ضل*[52].

ويورد الدكتور أحمد عفيفي مجموعة من القواعد التي حكمت ظاهرة التخفيف والتي استقاها من استقرائه لأمهات الكتب النحوية، أهمها[53]:

- الاسم أخف من الفعل؛
- خفة الاسم وثقل الصفة؛
- خفة الفتح عن الكسر والضم، وخفة الكسر عن الضم؛
- المذكر أخف من المؤنث؛
- المهموس أخف من المجهور؛
- النكرة أخف من المعرفة؛
- اختلاف الحروف أخف عليهم من موقع واحد؛
- الكسرة مع الياء أخف من الواو والضمة بعد الياء؛
- الإفراد أخف من التثنية والجمع، والتثنية أخف من الجمع؛
- الياء مع الياء أخف عليهم من الواو مع الواو؛
- الياء أخف من الواو؛
- التنوين علامة الخفة؛
- التقاء الحاءين أخف في الكلام من التقاء العينين.

من أسباب الثقل انفراج المسافات بين الحروف والحركات عند النطق.

اتفاق كثير من النحاة على أن الأدوات تستخدم في اللغة بدلا من أفعال حذفت.

ثقل التقاء المثلين، ولا سيما مع أصالتهما.

ثقل تتابع أنواع معينة من المقاطع، كالمقاطع القصيرة، والمقاطع المغرقة في الطول.

الثقل والتنافر من تجاور الأصوات ذات البعد الشديد من الناحية النطقية.

ثقل بعض الحروف في طبيعتها ونطقها كحروف الحلق وفي مقدمتها الهمزة، هذا الثقل الناتج بالأساس عن عمق مخارج الأصوات.

أكد القدماء من النحاة أن الهمس والرخاوة أسهل على الناطق من الشدة والجهر.

الحروف اللثوية هي الأشيع؛ لأنها الأقرب مكانا لرأس اللسان أو الأسنان، فهي لا تتطلب جهدا خاصا، تليها بعد ذلك الحروف الشفوية.

هذه القواعد وغيرها نجدها في أمهات كتب النحو ولأن المجال لا يتسع لتقديم الشروح الكافية عن كل قاعدة، سأكتفي بالحديث عن القاعدة الأولى والتي تقول إن الاسم أخف من الفعل؛ ذلك أن "الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكنا، فمن ثم لم يلحقها (الأفعال) تنوين، ولحقها الجزم والسكون، ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم وإلا لم يكن كلاما، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: الله إلهنا، وعبد الله أخونا"[54].

ففي هذا النص إشارة واضحة لثقل الفعل، وخفة الاسم. فالفعل لابد له من الفاعل؛ لأن الفاعل بمنزلة الجزء من الفعل، والمعنى لا يفهم إلا من هذا البناء المركب من الفعل والفاعل؛ لذلك لم يلحق الأفعال التنوين؛ لأن التنوين هو علامة الخفة، وفي المقابل لحق الأفعال الجزم والسكون؛ لأن الجزم يكون بالحذف دائما، سواء حذف الحرف أو حذفت الحركة وحل محلها السكون، أو حذف حركة وحرف معا لعدم التقاء ساكنين، كما في الفعل المعتل الوسط، وكل ذلك تخفيفا للفعل، ولهذا يقول الكوفيون" لم تخفض الأفعال لثقلها، ولم تجزم الأسماء لخفتها؛ ليعتدل الكلام"[55].

ويضيف الزجاجي تفسيرا آخر لثقل الفعل بقوله:" وثقل الفعل لدلالته على الفاعل والمفعول والمفعولين والثلاثة والمصدر والظرفين من الزمان والمكان والحال وما أشبه ذلك"[56]؛ لذا فإن احتياج الفعل الدلالي لكل هذه الأشياء يجعل الذهن في بحث مستمر عنها، فتثقل الدلالة، فيتوقف الذهن لكثرة المدلولات.

ومن الصرفيين من يذهب إلى أن المصدر- وهو اسم- كالمادة، والفعل كالمركب من المادة والصورة؛ ولهذا أصبح الفعل أثقل من الاسم، فالتخفيف به أولى[57].

وهناك من النحويين من ربط بين خفة الاسم وكثرته في الكلام، وثقل الفعل وقلته، ومنهم ابن يعيش[58].

وقد نقل السيوطي عن ابن النحاس أسباب كثرة الاسم وشيوعه منها:

هناك أسماء ثلاثية ورباعية وخماسية، وليس في الأفعال خماسية؛

الاسم يبلغ بالزيادة سبعة وأكثر، وليس كذلك الفعل؛

أبنية الأصول في الأسماء المجمع عليها تسعة عشر، وفي الأفعال أربعة؛

أبنية الأسماء بالزيادة تزيد على ثلاثمائة، وفي الأفعال لا تبلغ الثلاثين؛

الاسم يفيد مع جنسه، والفعل لا يفيد إلا بانضمام الاسم؛

الفعل يفتقر إلى الاسم، وليس كذلك الاسم، فليس لازما أن يفتقر للفعل؛

الفعل تلحقه زوائد، كحروف المضارعة، ونوني التوكيد... فثقل بذلك؛

الأفعال مشتقة من المصادر، والمشتق فرع، والفرع أثقل من الأصل[59].

1 .2. 4. قانون القوة والضعف:

تسلم العديد من الأصوات في حال اقترانها إلى مبدأ القوة والضعف، ويؤكد هذا الطرح ابن دريد، وابن جني، وابن السراج، فهذا الأخير يشير إلى ذلك بقوله:" فمتى تآلف منها شيء بدؤوا بالأقوى من الحرفين". وقال ابن دريد:"...غير أن من شأنهم إذا أرادوا هذا أن يبدؤوا بالأقوى من الحرفين ويؤخروا الألين، كما قالوا: ورل، ووتد فبدؤوا بالتاء مع الدال وبالراء مع اللام، فإنك تجد التاء تنقطع بجرس قوي، وتجد الدال تنقطع بجرس لين، وكذلك الراء تنقطع بجرس قوي وكذلك اللام تنقطع بغنة. وقال الخليل: ولولا بحة في الحاء لاشتبهت العين فلذلك لم يأتلفا في كلمة واحدة وكذلك الهاء ولكنهما يجتمعان في كلمتين لكل واحدة منهما معنى على حدة نحو قولهم: حيهل.... وقال الخليل سمعنا كلمة شنعاء " الهمغع" فأنكرنا تأليفها وسئل أعرابي عن ناقته فقال: تركتها ترعى الهمغع فسألنا الثقات من علمائهم فأنكروا ذلك وقالوا: نعرف الخمغع، فهذا أقرب إلى التأليف انتهى كلام الجمهرة".

لقد أشار ابن دريد في هذا النص إلى قوة الراء، وضعف اللام؛ وذلك بتقديم الراء على اللام في كلمة "ورل" واستدل على قوة الراء، بقوة جرسها، كما استدل على ضعف اللام بلينها، وانقطاع جرسها بغنة.

ويرى الدكتور صبيح التميمي بأنه جعل من تكرر ضربات اللسان حال النطق بصوت الراء التي اصطلح عليها بقوة الجرس صفة قوة له، وفي المقابل جعل لين اللام، وانقطاع صوته بغنة صفة ضعف له، علما أنه مجهور أيضا كصوت الراء.

ففي تقدير نفس الكاتب، كلام ابن دريد سليم يوافق ما ذهب إليه المحدثون، فقد قيل: " واللام والراء من مخرج واحد، وكلاهما من النوع المجهور، ولكن تتميز الراء بأنها صوت مكرر...مما يجعله صوتا مركبا بالنسبة لصوت اللام". فكون الراء صوتا مكررا يتطلب مجهودا عضليا أكثر من المجهود الذي يبذل عند النطق باللام.

وأضاف ابن السراج صفة أخرى لقوة الصوت ألا وهي: التشديد؛ لأن هذه العملية تتطلب مجهودا عضليا مضاعفا.

في حين رأى ابن دريد أن الصوت إذا أبى عن الإدغام، فهو متأت من قوته على الصوت الذي يدغم فيه.

ومن جهته خص ابن جني الحديث عن قوة الصوت وضعفه أثناء حديثه عما رفض استعماله لتقارب حروفه، ومما ذكر:

قوة الهمزة على الهاء في " أهل"؛

وقوة الهمزة على الحاء في " أحد"؛

وقوة الهمزة على الخاء في" أخ"؛

وقوة العين على الهاء في " عهد".

وأثناء حديثه عن مقابلة الألفاظ لما يشاكل أصواتها من الأحداث، تحدث ابن جني عن القوة والضعف بين صوتين في كلمتين، من أجل اختيار الصوت الأقوى للمعنى الأقوى وبالعكس، ومما ذكره:

قوة الطاء على الدال والتاء لأنه أحصر للصوت منهما؛

وقوة الدال على الشين للتفشية؛

وقوة الصاد على السين لما فيها من الاستعلاء.

نستنتج مما سبق أن للصوت القوي صفات تتمثل في الجهر، والشدة، والاستعلاء، والتكرير. أما أهم صفات الضعف فهي الهمس، والرخاوة. فكلما تكررت صفات القوة في الصوت الواحد، كان أكثر قوة من غيره (حال المقارنة بين الراء واللام المجهورتين).

لكن هذا الحكم لا يصدق على جميع الصوتيات، فهناك استثناءات أو بمعنى آخر هناك معيار غير ذلك المتحدث عنه سابقا للتمييز بين الصوت القوي والصوت الضعيف، يتعلق الأمر بكمية الدفعة الهوائية، والدليل على ذلك ما ذهب إليه كل من ابن السراج وابن جني من قوة "التاء" وهي مهموسة على "الدال" وهي مجهورة.

فالذي يلاحظ هو أن صوت "التاء" مع ضخامة كمية الدفعة الهوائية المرفقة لها حال النطق بها، تبقى أقل سماعا من "الدال" حال الوقف عليهما، ومع ذلك فهي الأقوى؛ لأن المجهود العضلي المتطلب للنطق بهذه الصوتية أكبر من ذلك المتطلب للنطق بالدال.

أما العلة في تقديم الأقوى على الأضعف فهي المتمثلة في قول ابن جني" وأنا أرى أنهم يقدمون الأقوى من المتقاربين، من قبل أن جمع المتقاربين يثقل على النفس، فلما اعتزموا النطق بهما قدموا أقواهما لأمرين: أحدهما أن رتبة الأقوى أبدأ، أسبق، وأعلى؛ والآخر: أنهم إنما يقدمون الأثقل ويؤخرون الأخف، من قبل أن المتكلم في أول نطقه أقوى نفسا، وأظهر نشاطا، فقدم أثقل الحرفين".

وخلاصة القول: إن الدراسة الصوتية تعد ركيزة أساسية لتكوين صرح اللغة؛ لذلك عمد العلماء القدامى إلى ملاحظة مختلف الظواهر الصوتية، والبحث فيها قصد الوصول إلى قواعد مضبوطة، وقد كانت النتائج قيمة، ودقيقة ما فتئت الأبحاث العلمية الحديثة تؤيدها وتشهد لها بالتميز رغم وجود اختلافات بين القدامى والمحدثين في العديد من النقط والتي لا تعدو أن تكون مجرد اختلافات تنوع أكثر منها اختلافات تضاد وتنافر. وقد تركزت بالأساس في تحديد وتدقيق بعض التسميات في علاقتها ببعض المخارج. هذه الاختلافات مردها في اعتقادي ليس إلى عدم إدراك، أو قصور من طرف القدامى. وإنما إلى غياب الوسائل المتطورة الكفيلة برصد التفاعلات الحاصلة في الجهاز الصوتي كما هو حاصل في الوقت الحاضر.

لا غرو أن دراسة كل صوتية على حدة من حيث تحديد مخرجها وصفاتها وكذا السمات المميزة لها عن باقي الصوتيات الأخرى، تعد أساسية لكن تبقى غير كافية لتفسير مختلف الظواهر الصوتية، إذ يتحتم دراسة الأصوات في خضم التركيب.

إن القوانين الصوتية تفرض سلطتها على اللغة فرضا، فترغمها على تغيير بنيتها الصرفية رغبة في تحقيق الانسجام والتناغم بين مختلف وحداتها ولأدل على حديثنا ما يحدث في الظواهر الصوتية من قبيل الإبدال والإدغام والإعلال والقلب...

الهوامش:

1ينظر: ميلكا إفيتش: اتجاهات البحث اللساني ص184. ترجمة عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايز المجلس الأعلى للثقافة، ط2 2000م.

2 ينظر: الخليل، العين، ص:48-57-58، تحقيق د. مهدي مخزومي ود. إبراهيم السامرائي الجزء الأول، مطابع الرسالة، الكويت 1980م.

[3] ملخص المحاضرات الملقاة من طرف الدكتور الوادي محمد لطلبة الفصل الثاني ماستر الخطاب اللساني موسم2012 /2013 بكلية الآداب سايس فاس.

4 سيبويه: الكتاب: 4/431-432 نسخة مصورة عن طبعة بولاق، 1317هـ، مطبعة المثنى، بغداد.

5 سر صناعة الإعراب، ص:20

6 السيوطي: همع الهوامع ج6، ص289-291.

7 ينظر: علم اللغة، ص199-200.

[8] هذا الصنف تم تحديده من طرف الدكتور الوادي من خلال محاضراته التي كان يلقيها لطلبة ماستر خطاب لساني، الفصل الثاني برسم الموسم الدراسي 2012-2013بكلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، فاس.

9 ينظر: الأصوات: ص:119.

10 ينظر: إسحاق بن إبراهيم الفارابي: ديوان الأدب، ص:271-297، تحقيق د. أحمد مختار عمر، منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1974م.

11 ينظر: د. كمال بشر "الأصوات"ص:122.

12 جان كانتينو: دروس في علم الأصوات، ص:73، ترجمة صالح القرمادي، الجامعة التونسية 1966م.

13 نفس المصدر السابق ص:85.

14 همع الهوامع، ج2، ص228.

15 د. علي خليف حسين: منهج الدرس الصوتي عند العرب، ص103.

16 عبد الوهاب القرطبي: الموضح، ص127.

17 البيان والتبيين، ص 90.

18 حسان طيان: تنافر الحروف ودورانها في نسج الكلمة العربية، ص102

[19] ينظر مقال الدكتور الوادي بعنوان" مفهوم العلة عند ابن جني في ضوء الصواتة التوليدية"، ص58، سلسلة الندوات 10، 1997، عنوانها" مكانة الأنحاء التقليدية في اللسانيات الحديثة" تصدرها كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس.

20 المنصف 1/90

21 العين: باب العين مع الحاء، 1/68.

22 العين:1/57.

23 المرجع السابق، العين:1/61.

24 المقتضب 1/295.

25 جمهرة اللغة، المقدمة 1/9.

26 سر صناعة الإعراب 1/65.

27 السيرافي: شرح الكتاب، 6/531.

28 الخصائص 1/54.

29 لسان العرب:1/26-27.

30 الإيضاح في علوم البلاغة:72-73.

31 مقال للدكتور محمد الوادي بعنوان "اكتساب الصوتيات العربية وتعلمها"، في سلسلة الندوات العدد16 التي تصدرها كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس2005، ص10-11-12-13.

32 جمهرة اللغة، المقدمة 1/6-7.

33ابن الأثير: المثل السائر، ص1/174.

34 جمهرة اللغة، المقدمة، 1/6.

35 المثل السائر، ص60.

36 جمهرة اللغة، المقدمة، ص1/7.

37 العين، المقدمة، 1/7.

38 سر صناعة الإعراب1/63.

39 العين، المقدمة60/1.

40 سر صناعة الإعراب65/1.

41 نفس المرجع، 816/1.

42 النكت في إعجاز القرآن، ص72.

43 المثل السائر، 173/1.

44 المرجع السابق، 174/1.

45 مصطفى صادق الرافعي: إعجاز القرآن- من تاريخ الأدب-، ص217/228، مط الاستقامة القاهرة 1965.8.

46 مخارج الحروف، ص278.

47 د. محمد عبد المطلب: البلاغة والأسلوبية، ص92. مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، ط 1، القاهرة، 1994.

48 مخارج الحروف ص 278.

[49] مخارج الحروف، ص279.

50 Martinet André: Element de linguistique Générale .p 176-177.Librairie Armand Colin.Paris .1980

51 ينظر: لحن العامة والتطور اللغوي ص50.

52 المرجع السابق، ص51.

53 ينظر: د أحمد عفيفي: " ظاهرة التخفيف في النحو العربي"، ص33.

54 الكتاب، 20/1-21.

55 ظاهرة التخفيف، ص46.

56 الإيضاح، ص101.

57 شرح الشافية، ص144/3.

58 ينظر: شرح المفصل، ص57/1.

59 الأشباه والنظائر، 270/1.